

## Geographical Mobility of Teaching Competencies in Tunisian Universities: Causes and Effects - A Field Study

Dr. Fatma Omri Ali<sup>1</sup>

---

Science Step Journal / SSJ

2025/Volume 3 – Issue 10

Doi: <https://doi.org/10.5281/zenodo.17467310>

To cite this article: Omri Ali, F. (2025). Geographical Mobility of Teaching Competencies in Tunisian Universities: Causes and Effects - A Field Study. Science Step Journal, 3(10). ISSN: 3009-500X.

---

### Abstract

This study explores the growing migration of university professors from Tunisian universities and the impact this movement has on the country's higher education system. Through a combination of literature review, questionnaire-based research, and interviews with university professors, the study seeks to understand why so many teaching competencies are leaving and what this means for the future of Tunisian academia. The findings reveal that financial challenges—particularly low salaries and the resulting decline in purchasing power—are among the most pressing reasons driving professors abroad. Many feel unable to maintain a social and professional standing that reflects their academic qualifications and cultural capital. Beyond financial issues, a lack of academic freedom and limited research support have further discouraged professors, while host countries offer more supportive and resource-rich environments. Together, these factors have turned Tunisian universities into spaces that often push talent away rather than nurture it, raising serious questions about their ability to contribute meaningfully to sustainable development and national progress.

### Keywords

The phenomenon of geographical scientific mobility, Tunisian public university, teaching competencies, higher education, sustainable development.

---

<sup>1</sup> Doctor and researcher in sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunisia, University of Tunis, Tunisia.

- Member of the multidisciplinary research lab on transitions, transformations, and inheritance at the Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunisia.

- Member of the Tunisian Sociological Association at the Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunisia.

- Email: [fatma2013omri@hotmail.fr](mailto:fatma2013omri@hotmail.fr)

## تنامي ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي للكفاءات التدريسية صلب الجامعة التونسية: أسبابه وتأثيراته في واقع التعليم العالي (دراسة ميدانية)

د. فاطمة علي عُمرى

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تنامي هجرة الأساتذة الجامعيين صلب الجامعة التونسية وتأثيره في واقع التعليم العالي. وقد اعتمدنا في تحليل هذه الظاهرة على المنهج الوصفي القائم على المسح النظري للأدبيات ذات الصلة بإشكالية البحث وبفرضياته. كما اعتمدنا أيضا في إنجاز هذه الدراسة على منهج المسح الميداني من خلال إعداد إستمارة بحثية تضمنت مجموعة من الأسئلة موجّهة إلى الأساتذة الجامعيين تمحورت حول أسباب تنامي ظاهرة هجرة الكفاءات التدريسية صلب الجامعة التونسية. كما قمنا بمجموعة من المقابلات مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين هدفت إلى تشخيص تأثير تنامي ظاهرة هجرة الأساتذة الجامعيين صلب الجامعة التونسية في واقع التعليم العالي وفي قدرة الجامعة على إنجاز التنمية المستدامة. تكمن أهمية هذه الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج أكّدت على أنّ أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هجرة الأساتذة الجامعيين باتجاه الخارج خلال السنوات القليلة الماضية تمثلت بالأساس في تدني المستوى التّأجيري للأستاذ الجامعي التونسي، ممّا أسهم في تدهور المقدرة الشرائية لهذه الشريحة وعجزها بالتالي على بلوغ مكانة إجتماعية تضاهي ما تملكه من رأسمال علمي وثقافي. كما بيّنت نتائج هذه الدراسة عدم توقّر مناخ مناسب داخل الجامعة التونسية محفّز على الإنتاج العلمي المثمر نتيجة غياب مؤشر الحرية الأكاديمية ومحدودية الدّعم المالي أو إنعدامه في بعض الأحيان للقيام بالبحوث والدراسات العلمية، في مقابل ذلك تتحوّل هذه العوامل الطاردة للكفاءات التدريسية صلب الجامعة التونسية إلى عوامل جاذبة بدول الإستقبال. هذا ما جعل من الجامعة التونسية تتحوّل إلى بيئة طاردة لكفاءاتها التدريسية وعاجزة على أن تكون شريكا فاعلا في إنجاز التنمية المستدامة.

### الكلمات المفتاحية

ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي، الجامعة التونسية العمومية، الكفاءات التدريسية، التعليم العالي، التنمية المستدامة.

## المقدمة

باتت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية التونسية تُنعت من قبل الباحثين بنزيف الأدمغة، وتسمى أيضا بهجرة العقول. وهذه النعوت إنما تدل في اعتقادنا من ناحية أولى، على عمق هذه الظاهرة ومن ناحية ثانية، تكشف عن طبيعتها النوعية، إذ تمس بدرجة أولى أصحاب الكفاءات العليا في مختلف الحقول العلمية، نذكر منهم الأطباء والمهندسين ورجال القانون والأساتذة الجامعيين وعلماء الاجتماع والخبراء وغيرهم من الاختصاصات العلمية الأخرى. غير أنّ هذه الظاهرة عرفت خلال السنوات القليلة الماضية توسعا كميا ملحوظا، إذ بلغت 80% من النسبة الجمالية للهجرة التونسية باتجاه الخارج منها 24% (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2021) أستاذًا جامعيًا وباحثًا. وتكتسي هذه النسبة دلالة مهمة في تحليل تأثيرات تنامي ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي للكفاءات التونسية في تراجع حجم الثروة الوطنية من الموارد البشرية التي ينتج عن فقدانها مزيد تعميق التبعية في مختلف أشكالها تجاه الخارج، إضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول خلال المراحل الموالية من هذا العمل الكشف عن خصائص هذه الظاهرة، بما يمكننا من فهم أسبابها وانعكاساتها في واقع التنمية المستدامة.

## إشكالية البحث

يعتبر تشجيع الكفاءات العلمية الجامعية وتحفيزها بتوفير المناخ المناسب لها لضمان إستقرارها بجامعاتها الأصل وإنصرافها إلى البحث العلمي المثمر اللبنة الأولى لتعزيز قدرة الجامعة على تحقيق التنمية المستدامة. كما أنّ إصلاح السياسة التأجيرية في تونس يعدّ من العوامل الوازنة لقطع الطريق أمام الأساتذة الجامعيين للهجرة نحو الخارج، ذلك أنّ تحديد الأجور وفق الشهادات العلمية والتدرّج الوظيفي والعلمي الخاص بأساتذة التعليم العالي من شأنه أن يميّن هذه الشريحة من مدخول مالي هام يساعدها على بناء هوية اجتماعية تضاهي ما تمتلكه من رأسمال علمي وثقافي، ويساعدها على القيام بالدراسات والبحوث العلمية والمشاركة في الندوات الدولية وكذا الإستقرار بجامعاتهم الأصل. في هذا السياق العلمي نطرح إشكالية بحثنا والمتمثلة في الطرح التالي:

إلى أي مدى تمثل الجامعة التونسية بيئة حاضنة للأساتذة الجامعيين، أم إنّها على النقيض من ذلك تمثل بيئة طاردة لهذه الكفاءات باتجاه الخارج؟

## الفرضيات

تعدّ إشكالية البحث أصلا للفرضيات التي تظلّ مرتبطة بالهدف الرئيسي للبحث وبتساؤلاته. واستنادا إلى ما تقدّم إفترضنا أنّ:

- الأساتذة الجامعيين يعيشون حالة إيجابية من التّرقّي الاجتماعي مثلّت أرضية صلبة لتطوّر الإنتاج والبحث العلمي المثمر ولتعزيز إلتناء الأساتذة الجامعيين إلى جامعاتهم الأصل.
- تفاقم ظاهرة هجرة الأساتذة الجامعيين خاصة نحو دول الخليج هو تعبير عن تشعّب أزمة الجامعة التونسية.

## تمثيلية العينة القصدية

حاولنا في بنائنا للعينة القصدية لهذا البحث أن يكون التناسق جامعا بين مكوناتها وبين الأهداف العلمية لهذا البحث، لذلك كان لزاما أن تتوفر في أفراد عيّنتنا الخصائص التالية:

- تولّي مسؤوليات إدارية أو نقابية صلب الجامعة التونسية.
- الإهتمام العلمي بمسألة التعليم العالي والبحث العلمي وقدرتهما على إنجاز التنمية المستدامة.
- الإمتداد الزمّني للتجربة التدريسية والبحثية.

هذه إذا مجموعة الإعتبارات الموضوعية التي إستندنا إليها في إختيارنا لأفراد عينة بحثنا معتمدين في ذلك الإتصال المباشر بهم بواسطة المقابلة الحرة المباشرة. وتتكوّن هذه العينة من 12 أستاذا (ة) جامعيّا ينتمون إلى مختلف مؤسسات التعليم العالي التابعة لجامعة تونس.

## تمثيلية العينة الكميّة

تمثّل العينة الكميّة الصنف الثّاني الذي بحثنا في تقييمه لواقع الجامعة التونسية ولقدرتها على إحتضان كفاءاتها وخبراتها العلمية، وذلك بإعتماد تقنية الإستبيان الذي تضمّن مجموعة من الأسئلة بعضها مغلق وبعضها مفتوح، حدّدنا مضامينها ونوعيتها إنطلاقا من خصوصية موضوع الدّراسة وإشكاليّتها وفرضياتها. وما دمنا قد إعتمدنا تقنية الإستبيان، فقد قمنا ببناء عينة عشوائية بسيطة على إعتبار وأنها تعتبر الأكثر ملاءمة لموضوع هذا البحث. ويتطلّب هذا الصنف من العينة أن يختار الباحث العينة بمفرده وأن يحدّد حجمها وكذلك الإطار الذي تأخذ منه وكذلك ضبط طريقة إختيارها. وإستنادا إلى هذه المقاييس فإنّ عينة بحثنا تتكوّن من مائتين وثلاثة وعشرون مبحوثا أي ما نسبته 20% من المجتمع الأصل والبالغ عدده الجملي 1117 أستاذا(ة) جامعيّا منتمين إلى مختلف الأصناف المهنية، وموزّعين على مختلف مؤسسات التعليم العالي التابعة إلى جامعة تونس، التي تمثّل مجال دراستنا. وقد حاولنا أن تتوفّر عينة بحثنا على الخصائص ذاتها التي وقعت ملاحظتها في المجتمع الأصل، ولذلك حرصنا أثناء العمل الميداني على إعتقادنا على مجموعة من المتغيّرات التي يساعد توفّرها في إعتقادنا على بلوغ أهداف البحث. وتتمثّل هذه المتغيّرات في:

- المستوى العلمي.
- الصنف المهني.
- الفئة العمرية.

ومردّ هذا الاختيار هو أهميّة هذه المتغيّرات في مساعدتنا على الوقوف على تمثّلات أفراد العينة وتحديد مواقفهم حول دور الجامعة في إحتضان كفاءاتها التدريسية وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى مؤسساتهم الأصل دون التّفكير في الهجرة إلى الخارج بحثا عن بيئة جامعية

جديدة قادرة على أن توفر لهم المقومات الأساسية لإثبات ذواتهم مهنيًا واجتماعيًا. ففي مستوى متغيّر الصنف المهني انقسمت العيّنة إلى صنفين: صنف "أ" وصنف "ب".

جدول رقم 1: توزّع أفراد العيّنة حسب الصنف المهني

| النسبة % | العدد | الصنف المهني |
|----------|-------|--------------|
| 77.36    | 82    | صنف أ        |
| 23.63    | 141   | صنف ب        |
| 00.100   | 223   | المجموع      |

المصدر: استمارة البحث الميداني جويلية 2019.

أمّا المتغيّر الثاني المحدّد لهويّة عيّنة بحثنا، فيتمثّل في المستوى العلمي. وتوزّعت العيّنة حسب هذا المتغيّر على أربعة مستويات علمية: وهي أستاذ تعليم عالي وأستاذ محاضر وأستاذ مساعد قار وأستاذ مساعد متعاقد. وهو ما يعكسه الجدول التالي:

جدول رقم 2: توزّع العيّنة حسب المستوى العلمي

| النسبة % | العدد | المستوى العلمي     |
|----------|-------|--------------------|
| 42.22    | 50    | أستاذ تعليم عالي   |
| 45.13    | 30    | أستاذ محاضر        |
| 95.43    | 98    | أستاذ مساعد قار    |
| 18.20    | 45    | أستاذ مساعد متعاقد |
| 00.100   | 223   | المجموع            |

المصدر: استمارة البحث الميداني جويلية 2019.

أمّا المتغيّر الثالث المحدّد لهويّة عيّنة بحثنا فيتمثّل في الفئة العمرية، وقد توزّعت العيّنة حسب هذا المتغيّر على ثمانية فئات. وهو ما يوضّحه الجدول الموالي:

جدول رقم 3: توزع العينة حسب الفئة العمرية

| الفئة العمرية | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| من 28 الى 33  | 16    | 17.7     |
| من 33 إلى 38  | 15    | 73.6     |
| من 38 إلى 43  | 40    | 94.17    |
| من 43 إلى 48  | 18    | 07.8     |
| من 48 إلى 53  | 54    | 22.24    |
| من 53 إلى 58  | 24    | 76.10    |
| من 58 إلى 63  | 26    | 66.11    |
| من 58 إلى 65  | 30    | 45.13    |
| المجموع       | 223   | 00.100   |

المصدر: إستمارة البحث الميداني جويلية 2019.

أما بالنسبة إلى المؤسسات الجامعية التي توجّهنا إليها بالعمل الميداني، فقد ارتأينا اختيارها طبقا لطريقة العينة الشمولية. وقد حاولنا قدر الإمكان التوجه إلى جميع المؤسسات التابعة إلى جامعة تونس باعتبارها تمثل مجال الدراسة، وذلك حتى نضمن قدر المستطاع توفّر جميع الخصائص والمتغيرات التي لاحظناها في المجتمع الأصل، في عينة بحثنا.

وفيما يلي عرض لمؤسسات التعليم العالي التابعة لمجال الدراسة والبالغ عددها 15 مؤسسة تعليمية موزعة كالآتي:

جدول رقم 4: قائمة الكليات والمعاهد والمدارس العليا التابعة لجامعة تونس (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الداسات والتخطيط والبرمجة،

(2017-2016)

| الكليات                                      | المعاهد العليا                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | المدارس العليا                                                                                                     |
|----------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية<br>بتونس | - المعهد العالي للأعمال بتونس<br>- المعهد العالي للتصرف بتونس<br>- المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر<br>الباي<br>- المعهد العالي للدراسات التطبيقية في<br>الانسانيات بزغوان<br>- المعهد العالي للفن المسرحي<br>- المعهد العالي للفنون الجميلة بتونس<br>- المعهد العالي للموسيقى بتونس<br>- المعهد العالي لمهن التراث بتونس<br>- المعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم<br>الانسانية بتونس<br>- المعهد التحضيري للدراسات الهندسية<br>بتونس<br>- المعهد العالي<br>- للدراسات التطبيقية في الانسانيات بتونس | - المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية<br>بتونس<br>- المدرسة العليا للعلوم والتقنيات<br>بتونس<br>- دار المعلمين العليا |

#### 1. خصائص ظاهرة هجرة الأساتذة الجامعيين صلب الجامعة التونسية العمومية

تعاني الجامعة التونسية العمومية خلال العشرية الثانية من الألف الثالثة، من تصاعد ملفت للانتباه لنسق ظاهرة الحراك العلمي والجغرافي للأساتذة الجامعيين الذين وجدوا في الهجرة نحو الخارج منفذا لمحاولة إثبات ذواتهم اجتماعيا ومهنيا، وتحقيق ما عجزوا على بلوغه في تونس، وذلك نتيجة لعدة عوامل طارئة، وتوقّر في مقابل ذلك أسباب جاذبة بدول الإستقبال.

ولئن كان لظاهرة الحراك العلمي والجغرافي للكفاءات الجامعية الأثر البالغ في إفراغ الجامعة التونسية من إطاراتها التدريسية إلى حدّ يمكننا وصفه بالتفكير العلمي لهذا الحرم من موارده البشرية، " إذ تمثّل هجرة أساتذة التعليم العالي ما لا يقلّ عن 1800 أستاذ جامعي غادروا تونس خلال الثلاث سنوات الأخيرة منهم 800 أستاذ على الأقل من الصنف "أ". (المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021) فإنّ عمق وإستفحال هذه الظاهرة، قد وصل إلى حدّ أصبحت فيه الجامعة مصدرا مولّدا لمعاناة الطلبة، خاصة في مرحلتني

الماجستير والدكتوراه، بعد أن كانت خلال العشرية الأولى من إنبعائها مصعبدا للترقي العلمي والإجتماعي لمرتديها. فعلى سبيل المثال يعاني طلبة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس في إختصاص الإنجليزية من " نقص فادح في الأساتذة المؤطرين والذين تقلّص عددهم إلى 10 فقط لا غير." (المعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021)

وإذا كانت ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي عامة تمسّ جميع الرتب، فإننا نجدتها تتفاقم بصفة خاصة في صفوف الأساتذة الجامعيين والباحثين من الصنف "أ"، وهو الصنف الذي أوكلت إليه مهمة تأطير طلبة الدكتوراه والماجستير، وكذلك مهمة الإشراف على الوحدات والمخابر البحثية. وهو ما جعل من هذه الهياكل تعرف هي الأخرى نقصا في عدد الكفاءات التي تتولى تسييرها، إذ بلغ عدد الأساتذة المهاجرين من الصنف "أ" ثلث عددهم الجملي المتوفر بالجامعات التّونسية، "وهو ما جعل من جامعات عديدة تعاني من غياب الأساتذة من ذوي الكفاءات العليا ومن الصنف "أ". (المعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021) وقد أدّى هذا الوضع إلى إضعاف قدرة الجامعة التّونسية على إنتاج المعرفة الفعّالة في تطوير البحث العلمي والإسهام في إنجاز التنمية، لتصبح الجامعة التّونسية بهذا الحال شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم العربي " كمن يصرف أمواله ويدربّ موارده البشرية من أجل الآخرين." (جماعي، 2009)

وإن اتّسمت ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي للأساتذة الجامعيين، بتصاعد وتيرتها بما ينبئ بمزيد إستفحال أزمة الجامعة التّونسية، خاصة في ظل تردّي الأوضاع الإقتصادية الراهنة التي لعبت دورا بارزا في تغذية هاجس الهجرة في صفوف الأساتذة الجامعيين، حيث هناك "حوالي 80% من الأساتذة لديهم نية الهجرة والتدريس في دول أجنبية." (المعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021) فإنّ هذه الظاهرة لها دوافعها تجعل من الفرد المقبل عليها يقرّر مغادرة وطنه بإتجاه بلد آخر يبحث فيه عن فرصة لبلوغ ما عجز على تحقيقه في بلده الأصل من إثبات للذّات وإشباع للرغبات وتحقيق للطموحات. ولا تبدو هذه العوامل الدافعة للهجرة واحدة عند كل المستجوبين، فهناك منهم من يبحث عن مناخ ملائم لتحقيق طموحاته العلميّة كتوفّر الحرية الأكاديمية والبيئة العلمية المواتية التي تساعده على البحث والإنتاج المثمر. في حين هناك شق آخر منهم يبحث عن دخل مادي يضمن له العيش الكريم، ويحفظ مكانته الإجتماعية وكرامته الإنسانية. وتمثّل هذه النقاط مجموعة المحاور التي سنتناولها بالتّحليل والنّقاش ضمن المراحل اللاحقة من هذا العمل، وفق ما يقتضيه التّمشي المنهجي والعلمي لهذا البحث.

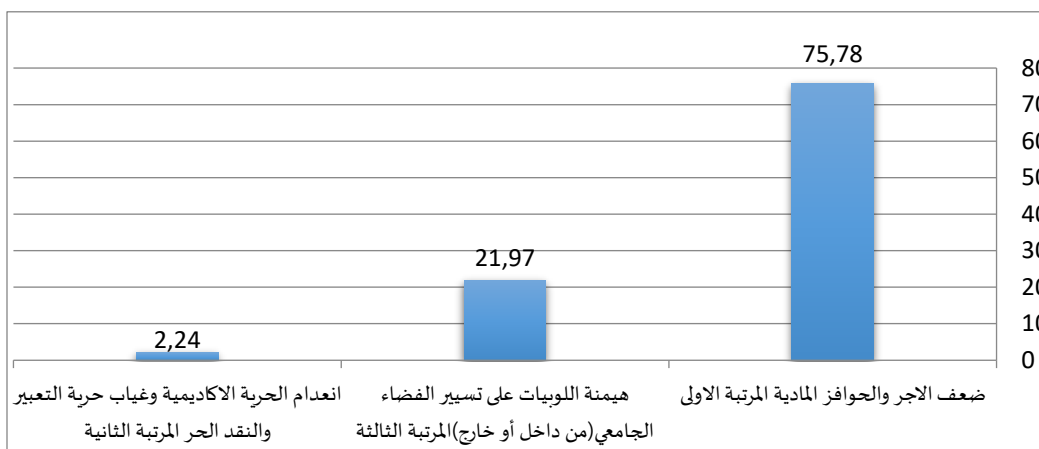
## 2. دوافع هجرة الأساتذة الجامعيين صلب الجامعة التّونسية

إنّ المتمعّن في مسار تصاعد وتيرة هجرة الكفاءات العلميّة الجامعيّة التّونسية، يدرك أنّه مدفوع بمجموعة من العوامل يرتبط البعض منها بالوضع الإقتصادي للبلاد وبالواقع المعيشي لأفرادها، وتسمّى؛ بالعوامل الطّاردة للكفاءات العلميّة بإتجاه بلد الإستقبال الذي تتوفّر فيه في مقابل ذلك عوامل جذب. ذلك أنّه وراء كلّ عملية دفع بإتجاه الخارج مجموعة مسبّبات ترتبط بالشخص الذي يتخذ قرار الهجرة، تقابلها عوامل جذب تمثّل الإطار الذي يحضن تطلّعات الفرد ويساندها.

وتمثّل الأزمة الإقتصادية التي تعيشها تونس اليوم مؤشرا وازنا في إعتقادنا، إذا ما أردنا فهم الإطار العام لتدني أجور الأساتذة

الجامعيين، ولتراجع مكانتهم الإجتماعية، على اعتبار وأنّ هذه الأزمة، إنّما هي سلبية تبيّن النظام الرأسمالي الذي ساد في بلدان العالم العربي ومن ضمنها تونس، والذي إستتبعته ضرورة الخضوع إلى شروط الجهات الممولة له " وطبيعي أن ندرك إنطلاقاً ممّا سبق ذكره أنّ بلداننا العربية ككل ليس لها هوية إقتصادية مشابهة للبلدان الغربية، عدى الخضوع لإملاءات الدوائر المالية العالمية وتطبيقها لشروطها سواء المتعلّق منها بالإصلاحات الهيكلية أو التأهيل وما يستتبع ذلك من... استغناء عن جانب هام من الموارد البشرية... وفضلاً عن أنّ هذا يعتبر مؤشراً خطيراً للفشل الدّريع الذي تتخبط فيه خطط التنمية العربية، فإنّه في حدّ ذاته يعكس الأزمة الإقتصادية الخانقة التي تعني عدم قدرة النّظم الإقتصادية العربية وعجزها عن تقديم المستويات التي تليق بالخبراء العرب... وأكثر الأمثلة وضوحاً مستوى أساتذة المدارس والجامعات." (المرساني، 2009)، ومثل هذا الواقع تؤكده أيضاً النتائج المستقاة من العمل الميداني بشقيها الكمي والكيفي، إذ احتل مؤشر ضعف الراتب الشهري صدارة ترتيب أفراد العينة للعوامل الدافعة باتجاه الهجرة، وذلك بنسبة 75.78% من مجموع المستجوبين (انظر الرسم البياني رقم 1).

رسم بياني رقم 1: تنوّع الأسباب الدافعة لهجرة الأساتذة الجامعيين باتجاه الخارج



المصدر: استمارة البحث الميداني جويلية 2019.

ما يحصل عليه الأستاذ الجامعي التونسي من أجر لا يمكن مقارنته بأية حال مع ما يحصل عليه الأستاذ الجامعي في البلدان المتقدمة أو في البلدان الخليجية، أي أنّ المرتّب الشهري للأستاذ الجامعي التونسي غير قادر على منحه قدر من الإستقرار والإرتياح النفسي والإجتماعي، بما يساعد على توقّر الأسباب الكفيلة بتحقيق نجاحه العلمي والمهني. في هذا السياق أثبتت دراسة أصدرها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية في أكتوبر 2019 والمعنونة بـ "هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس، المخاطر، الفرص، الإحتمالات أنّ هناك 80% من الأساتذة الجامعيين لديهم نية الهجرة للعمل في جامعات أجنبية، خاصة في ظل توقّر المغريات المادية المشجعة على ذلك في الدّول المتقدمة التي تولي أهمية كبيرة للجانب المادي سواء لضمان إستقرار كفاءاتها أو لجلب الكفاءات العلمية الوافدة عليها. ففي هذه الدّول " تحدّد الأجور والرواتب وفق مستويات مضبوطة تتلاءم مع المؤهلات والدّرجات والخبرات." (المرساني، 2009). ويسجّل هذا الإجراء غيابه التام في سياسة سلطة الإشراف في تونس، عند تحديدها للأجور الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، وهو ما دفع بإتحاد الأساتذة الجامعيين الباحثين "إجابة"

إلى تنفيذ إضراب بكامل مؤسسات التعليم العالي، وكان ذلك يوم الثلاثاء 2 جانفي 2018 للمطالبة بتطبيق معايير الأجور وفق درجاتهم العلمية. وإستنادا إلى ما تقدّم يمكن أن نعتبر أنّ عدم الأخذ بالإعتبار مؤشر الكفاءة والمؤهلات العلمية، سواء عند الإنتداب والإرتقاء أو في تحديد مستويات التّأجير قد مثّل السّبب الرئيسي في تفاقم ظاهرة الحراك العلميّ الجغرافي في صفوف الأساتذة الجامعيين، والتي إزدادت حدّتها في ظلّ الإرتفاع المتواصل للأسعار، ممّا تسبّب في إنبهار المقدرة الشرائية وإرتفاع تكاليف الحياة عموما " لعدم توقّر أجر يتماشى مع غلاء المعيشة." ((س-ب) أستاذة محاضرة، 2019). أمّا محاورى الأستاذ المنصف ونّاس، فقد أكّد أنّ "هناك سببان رئيسيان لتفاقم ظاهرة الحراك العلميّ والجغرافي صلب الجامعات التّونسية وهما: السّبب الأوّل هو أنّ البيئة الجامعية صارت متوتّرة وغير حاضنة للتّدرّس والبحث. أمّا السّبب الثاني فيتمثّل في غلاء المعيشة وتراجع المقدرة الشرائية لدى الجامعيين جراء محدودية الرّواتب، خاصة وأنّنا اكتشفنا أنّ نسبة معقولة من الجامعيين لا تشغل زوجاتهم ولذلك تنصب المسؤولية بكاملها على مرّتب الرّوج مع ضغوط الكراء والمدارس الخاصّة." (وناس، 2019).

ما نستنتجه إستنادا إلى ما تقدّم هو صعوبة الوضع الماديّ للأساتذة الجامعيين، ذلك أنّه علاوة على إرتفاع تكاليف معيشتهم اليوميّ، فإنّهم يحتاجون كذلك " إلى مصاريف أخرى، بينها المخصّصة للمشاركة في المنتديات والندوات العلمية والتي لا تقل تكلفتها عن 3 آلاف دينار، وأنّ راتب الأستاذ الجامعي في تونس هو تحت خط الفقر في دول مثل فرنسا ويقدر بـ 630 أورو، فقط." (المعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021). كل هذه العوامل قد لعبت دورا مهمّا في تقوية الرغبة لديهم في الهجرة بحثا عن مستوى عيش أفضل. إلّا أنّ ذلك لا ينفي تأثير مجموعة أخرى من العوامل. فقد أثبتت المعطيات الكمية الماثلة أمامنا (بالرسم البياني رقم 1) أنّ إنعدام الحرّية الأكاديمية وغياب حرّية التعبير والنّقد قد كان لها هي الأخرى نصيبا في جعل الجامعة التّونسية بيئة طاردة لكفاءاتها التّدرّسية. وهذا ما يثبته الباحث محسن الخوني بقوله "... أنّنا نعمل في جامعة تمنع الحرّية الأكاديمية وهي تسلطيّة وهشّة وخاضعة لمركزيّة إدارية وهي تركز تحت أثقال بيروقراطية مقبّنة جرّدت أغلب الجامعيين من إراداتهم ومن روح المبادرة وجعلتها في مهبّ الأهواء الشخصية والتّحالفات المتغيّرة باستمرار لأنّها لا تقوم على تضحيات بالمنافع الضيّقة لصالح هدف إستراتيجي وطني." (الخوني)

لقد أنتجت هذه العوامل مجتمعة صنوفا متنوّعة من الحرمان في صفوف الأساتذة الجامعيين، وأدّت إلى تحوّل الحقل الجامعي، إلى فضاء مكبّل للطاقت. كل هذا جعل من الهجرة في ذهن نسبة مهمّة من الأساتذة الجامعيين، خيارا ومنفذا لا يتخيّرون عنه سبيلا آخر لإثبات الذات مهنيّا وإجتماعيا، وجلب التّقدير والإحترام لها، خاصة في ضوء التشجيعات التي ترصدها الدّول المتقدمة، وكذلك دول الخليج لإستجلاب الكفاءات والخبرات العلمية. " لقد شهدت الجامعات التّونسية نزيفا خطيرا خصوصا بعد الثورة تمثّل في هجرة المدرّسين الباحثين إلى دول الخليج تحت إغراء سخاء الأجور وهناك مقارنة بالداخل، هذا فضلا عن الذين فضّلوا الإستقرار في البلدان الغربية المتقدّمة بعد أن ساهمت المجموعة الوطنية في تكوينهم فانفصلوا عنها دون أمل في رجعتهم أو التنسيق للإستفادة من خبراتهم." (الخوني)

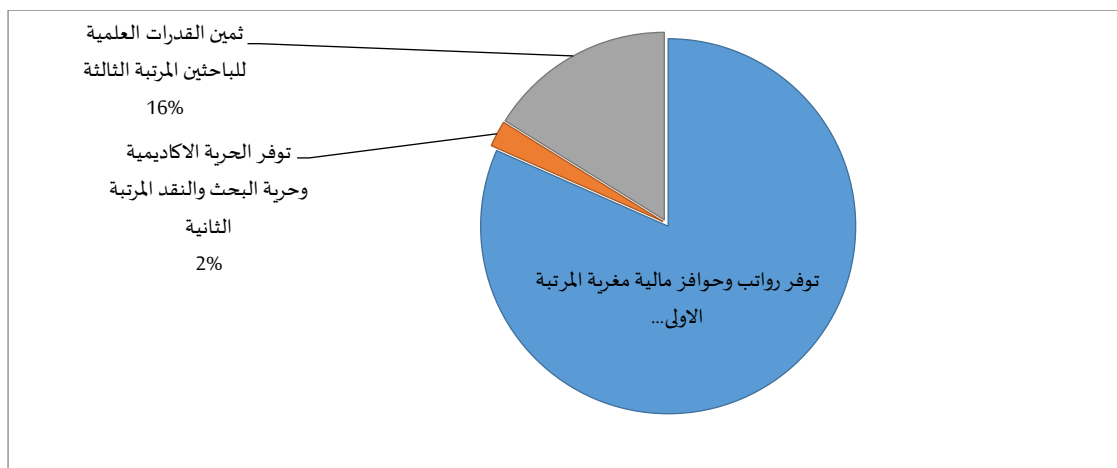
### 3. العوامل الجاذبة للأساتذة الجامعيين بدول الإستقبال

ما نستهل به هذا العنصر من بحثنا، هو التأكيد على الأهمية البالغة التي يكتسبها توفر مؤشر الإستقرار في مختلف أبعاده، وقدرته على تفجير الطاقة الإبداعية والإنتاجية الكامنة داخل الفرد. وهو ذات الرأى الذي يتبنّاه 82% من مجموع العيّنة الكميّة (انظر الرسم

البياني رقم 2) الذين أكدوا على أن توفر حوافز مالية مهمة ورواتب مغرية ببلدان الإستقبال هو العامل الذي يحتل الصدارة من حيث قدرته على إستمالة الأساتذة الجامعيين ودفعهم نحو الهجرة، وذلك لما يوفره من إرتياح واستقرار ماديين. كما مثل توفر عامل تامين القدرات العلمية للباحثين بدول الإستقبال حافزا للأساتذة الجامعيين لإتخاذ قرار الهجرة، ففي هذا السياق أقر 16% من مجموع المستجوبين أن هذا المؤشر يحتل المرتبة الثالثة، في حين يأتي مؤشر توفر الحرية الأكاديمية في المرتبة الثانية وذلك بنسبة 2% من مجموع العينة الكمية.

بعد وقوفنا عند أهم عوامل الجذب للأساتذة الجامعيين بدول الإستقبال في مرحلة أولى، سندسعى في مرحلة ثانية إلى التعرف إلى أكثر الدول إستقطابا للكفاءات التدريسية الجامعية التونسية. وقد بيّنت النتائج الميدانية أن الدول الخليجية تمثل قبلة السواد الأعظم من الجامعيين التونسيين، وذلك لقدرتها على توفير حوافز مالية مهمة لإستجلاب الكفاءات العلمية، وخاصة منها تلك التي تسعى في المقام الأول إلى تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الترقى في السلم الإجتماعي وهوما يؤكد السيد (م - ح) بقوله "إن الهجرة إلى الخليج غايتها بالأساس تحسين الظروف المادية لما توفره هذه الدول من أجور مغرية وحوافز مالية مهمة، تهدف من ورائها إلى ضمان إستقرار الأساتذة الجامعيين وغيرهم من الكفاءات العلمية الأخرى بها." (أستاذ تعليم عالي، 2019). وتتبوأ المملكة العربية السعودية صدارة الدول المستقطبة للمتعاونين في مجال التعليم العالي على إختلاف رتبهم وذلك بنسبة 81.05% من مجموع المتعاونين بمختلف الدول لسنة 2018 (انظر الجدول رقم 5). وتعكس هذه النسبة قدرة هذا البلد على توفير مناخ مشجع على الإستقرار به، وما يعنيه ذلك من إشباع للرغبات في تحقيق مستوى عيش رفيع وبلوغ مكانة إجتماعية راقية تتلاءم مع تتمتع به هذه الموارد البشرية من رأسمال علمي، ومعرفي بما يرفع من درجات الرضا والشعور بالإطمئنان لديها، ويحفزها على العمل والإنتاج البحثي والعلمي المثمر. كما تتصدر المملكة العربية السعودية أيضا قائمة الدول المستقطبة للأساتذة الجامعيين على إختلاف رتبهم (انظر الجدول رقم 5). في حين تأتي البلدان الأوروبية في المرتبة الثانية، من حيث إستقطابها للمتعاونين التونسيين في مجال التعليم العالي (انظر الجدول رقم 5).

رسم بياني رقم 2: العوامل الجاذبة للأساتذة الجامعيين التونسيين بدول الإستقبال



المصدر: إستمارة البحث الميداني جويلية 2019.

ويعضد توقّر الحوافز المالية والإمكانيات المادية بهذه البلدان، ترسيخها لثقافة تقوم على إحترام العلم وتبجيل العلماء، وتثمين القدرات البحثية للكفاءات العلمية، إضافة إلى توقّر حرية البحث، حيث " يعثر الباحث في أي حقل من حقول المعرفة على ضالته من إمكانيات وأدوات لازمة للبحث في البلد المهاجر إليه ممّا يحفّزه على البقاء والاستقرار يضاف إلى ذلك مناخ الحرّية العلمية السائد هناك ممّا يشجعه على مزيد التعمّق في البحث والتوصّل إلى نتائج ما كان ليتوصّل إليها في بلده، كما أنّ توظيف بحثه علميًا في مشاريع فعلية أمر حاصل يعود عليه بالسعادة النفسية التي تشعره بقيمته كباحث فينصرف إلى مزيد التّقصي والإبحار في المعرفة دون رقيب." (المرساني، 2009) وهو ذات الرأي الذي يتبنّاه شق من أفراد العينة الكمية، إذ يأتي توفر مبدأ الحرية الأكاديمية وحرية البحث والنقد في اعتقاد 2% من المستجوبين في المرتبة الثانية على أن يحتل مؤشر تثمين القدرات البحثية للباحثين المرتبة الثالثة وذلك بنسبة 16% (انظر الرسم رقم 2)، وهذا ما أثبتته أيضا نتائج المنهجية الكيفية، حيث أكد السيد (م – ح) " أنّ الهجرة إلى أوروبا وأمريكا علاوة على أنّها تساعد على تحسين الظروف المعيشية وعلى بلوغ مكانة إجتماعية مرموقة فإنّها تمكّن أيضا من تحسين ظروف البحث العلمي وتحقيق الإشعاع على المحيط." (أستاذ تعليم عالي، 2019).

جدول رقم 5: توزع المتعاونين في مجال التعليم العالي حسب البلد والرتبة لسنة 2018

| البلد                       | أستاذ تعليم عالي |          | أستاذ محاضر |          | أستاذ مساعد / تعليم عالي<br>تكنولوجي |          | مساعد تكنولوجي |          | المجموع |          |
|-----------------------------|------------------|----------|-------------|----------|--------------------------------------|----------|----------------|----------|---------|----------|
|                             | العدد            | النسبة % | العدد       | النسبة % | العدد                                | النسبة % | العدد          | النسبة % | العدد   | النسبة % |
| المملكة العربية<br>السعودية | 94               | 4.14     | 189         | 14.89    | 1244                                 | 54.83    | 312            | 13.75    | 1839    | 81.05    |
| دولة الامارات               | 13               | 0.57     | 13          | 1.02     | 37                                   | 1.63     | 13             | 0.57     | 76      | 3.35     |
| دولة قطر                    | 13               | 0.57     | 12          | 0.95     | 25                                   | 1.10     | 12             | 0.53     | 62      | 2.73     |
| سلطنة عمان                  | 6                | 0.26     | 11          | 0.87     | 30                                   | 1.32     | 6              | 0.26     | 53      | 2.34     |
| بلدان أمريكية               | 8                | 0.35     | 8           | 0.63     | 55                                   | 2.42     | 7              | 0.31     | 78      | 3.44     |
| بلدان أوروبية               | 12               | 0.53     | 12          | 0.95     | 128                                  | 5.64     | 9              | 0.40     | 161     | 7.10     |
| المجموع                     | 256              | 11.28    | 245         | 19.31    | 1519                                 | 66.95    | 359            | 15.82    | 2269    | 100      |

المصدر: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس، المخاطر، الفرص والإحتمالات، تونس، أكتوبر 2019، ص 77-78. (بتصرف شخصي).

ما نستنتجه إنطلاقاً ممّا تقدّم، هو أنّ هذه العوامل الجاذبة للأساتذة الجامعيين بدول الإستقبال والمشجّعة لهم على الإستقرار بها، وإن تفاوتت من حيث درجة تأثيرها في إستقطابهم، فإنّها مثّلت مجتمعة قوّة فاعلة في إفراغ الجامعة التّونسية من إطاراتها التّدرسية. وهو ما يعني في اعتقادنا، مزيد تعميق درجة عزلتها عن المجتمع وبالتالي إضعاف قدرتها على تنميته. فقد أكّد محاورى الأستاذ حسين بوجرة في هذا الصّدّد " أنّ الجامعات التّونسية تعاني من نقص في إطاراتها التّدرسية، وخاصة منهم الصّف الأوّل... إذ فضّل عدد كبير

منهم الهجرة والعمل بالخارج ضمن عقود مع جامعات خليجية أو عربية" (بوجرة حسين، 2018)

ما أثبتته النتائج الميدانية إستنادا إلى ما تقدّم هو أنّ الجامعة التونسية باتت تفتقر إلى أسبطن المقوّمات المشجّعة للأساتذة الجامعيين على الإستقرار بها، الأمر الذي جعل من الهجرة تبرز " كعامل المنقذ للعديد من أصحاب الكفاءات العلمية." (المرساني، 2009)

#### 4. إتحاهات أفراد العينة للحدّ من ظاهرة هجرة الكفاءات العلميّة صلب الجامعة التونسية

باتت ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي تمثّل خطرا في إعتقادنا يهدّد الجامعة التونسية على أكثر من صعيد، حيث نتج عن تصاعد وتيرة هجرة الكفاءات التّدرّسية الجامعيّة، ضمور البحث العلمي الجامعي على مستوى الأطروحات الجامعية، وذلك بسبب نقص في عدد الأساتذة المؤطرين خاصة في مرحلتَي الماجستير والدكتوراه، كما أنّ المخاطر العلميّة تعاني هي أيضا من نقص في عدد الكفاءات العلميّة، ففي هذا السياق أكّد المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية في دراسة أصدرها في أكتوبر 2019، أنّ " هناك نقصا في الأساتذة من الصنف الأوّل والمخولين بتأطير الدكتوراه والماجستير فعددهم يتراوح بين 2300 و2400 أستاذ من حوالي 17 ألف أستاذ تعليم عالي... أنّ المبالغ الماليّة المعتمدة لتحفيز الأساتذة ضئيلة وأنّه لا وجود لأي حافز ماديّ للبحث والتّقدم في الأطروحات." (المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021)

وفي محاولة للتّخفيف من حدّة تصاعد وتيرة ظاهرة الحراك العلمي والجغرافي صلب الجامعة التونسية، أكّد الباحث عبد الرحمان المرساني وكذلك نتائج البحث الميداني على ضرورة توفير بيئة مشجّعة على إستقرار الباحثين بجامعاتهم الأصل. وذلك من خلال وضع إستراتيجية تهدف بالأساس إلى معالجة أسباب الدّفع بإتجاه الهجرة، تأتي في مقدّمها الزيادة في الراتب الشهري. بما يمكن الأستاذ الجامعي من الشعور بالتقدير، على إعتبار وأنّ تحقيق الموازنة بين القيمة العلميّة والدّخل يساعده على تلبية إحتياجاته، وعلى المحافظة على مكانة إجتماعية تتلاءم مع قيمته العلميّة، فلا يشعر بذلك؛ بالنقص إذا ما قارن وضعه بواقع نظرائه في بلدان أخرى. ولهذا إعتبر الأستاذ عبد الرحمان المرساني، أنّ المحافظة على مواردنا البشريّة في تونس من أساتذة جامعيين، وغيرهم من الخبرات العلميّة في مختلف الإختصاصات، تستوجب " التّوجه نحو معالجة أسباب الدّفع، لذلك فإنّه من الضروري تلبية الإحتياجات كالزيادة في الأجور وتوفير أسباب الإستقرار المهني عبر الضمانات التّشريعية والإعتراف بالمهارات والقدرات الشّخصية في السلم المهني." (المرساني، 2009). وهو ذات التّوجّه الذي تدافع عنه دراسة أصدرها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، في أكتوبر 2019، والتي أوضحت أنّ أولى المسائل التي يجب العمل على إيجاد حل جذري لها، هي مسألة معادلة أجور أساتذة التّعليم العالي بأجور نظرائهم في المغرب العربي على سبيل المثال. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنّ مرتب الجامعي التونسي هو الأضعف، على الرغم ممّا يتمتّع به هذا الأخير من خبرة، " كما أنّه ومن خلال المقارنة بين الأجور في تونس والأجور في الخليج وأمريكا وحتيّ في المغرب والجزائر فإننا نجد أنّ الأجور في تونس هي الأضعف رغم ما يتمتّع به التونسيون من كفاءات." (المرساني، 2009). أمّا المسألة الثانية التي مثلت محلّ إجماع في حدود إطلاعنا بين كل الدّارسين وأثبتتها كذلك نتائج المنهجية الكيفية، من خلال تحليلنا لمضمون المقابلات التي أجريناها. فتتمثّل في ضرورة تهيئة المناخ الملائم لممارسة البحث العلمي الجاد، وذلك من خلال تجهيز المخبر وتوفير الدّعم المالي للأساتذة الباحثين. فمثل هذا الإجراء ينبغي في تصوّرنا بداخل الأستاذ الباحث الرّغبة في البحث ويشعره بالرضا وتقدير الذات من طرف الآخر، خاصّة إذا تمّ تفعيل بحوثه وإعطائها بعدا تطبيقيّا من خلال ربطها

بالجانب الإنتاجي التنموي. وهي ذاتها المقترحات التي عبّر عنها أفراد العينة الكيفية. فقد اعتبروا أنّ تفعيل مثل هذه المقترحات سيمكّن من ناحية أولى من التّقليص تدريجيا من رغبة الأساتذة الجامعيين في التّوجّه نحو خيار الهجرة، ويشجّع من ناحية ثانية الكفاءات العلمية المستقرّة بالخارج على العودة إلى وطنهم والعمل بجامعاتهم الأصل. وهذا ما أكّده السيد (م – ح) أثناء محاورتنا له بقوله " إنّ ما يساعد على التّخفيف من تصاعد وتيرة ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي صلب جامعاتنا هو العمل على توفير مناخ بحثي مشجّع على العمل وعلى تطوير واستثمار القدرات البحثية والكفاءات العلمية للجامعيين، وذلك من خلال:

- تحسين ميزانية البحث العلمي،

- فتح مراكز بحوث في كل جامعة،

- تشجيع الجامعيين على التفرغ للبحث،

- تفعيل إتفاقيات الشراكة البحثية مع المؤسسات البحثية الدّولية. (أستاذ تعليم عالي، 2019)

ما نستنتجه إستنادا إلى ما تقدّم، هو أنّ إستعادة الجامعة التّونسية للدّور الذي لعبته خلال العشرية الأولى لإنبعائها بإعتبارها مصعدا لتحقيق التّرقّي في السلم الاجتماعي لكافة مرتديها ونخص هنا بالذكر الأساتذة الجامعيين- بإعتبارهم يمثلون عينة بحثنا- هو أمر يرتبط بسياسة سلطة الإشراف، وبمدى وعيها بضرورة توفير المناخ الملائم الذي يمكّن الدّات الجامعية من الشعور بكيونتها الاجتماعية والعلمية البحثية على حدّ السواء، وذلك بتوفير كل الأسباب المساعدة لها على بلوغ قدر من الإشباع المادي وتحقيق مكانة إجتماعية تتلاءم مع ما تمتلكه من رأسمال علمي، فإذا ما توفر هذا الشرط، فإنّ هذه الكفاءات العلمية ستكون القاطرة التي تمرّ عبرها الجامعة من طور العزلة والانغلاق إلى طور الشريك الفاعل في إحداث التنمية المستدامة. ومثل هذا الرأي يتبنّاه الباحث أحمد جدي " إنّنا نعتبر أنّ تطوّر وإشعاع الجامعة إنّما يكون قبل كل شيء من خلال تطوّر وإشعاع باحثيها. " (Jday, 2009) إلا أنّ هذا التحوّل يبقى مشروط بـ " اعتماد أساليب ترغيبية لإجذاب الكفاءات المهاجرة عبر سياسة مدروسة تأخذ بعين الإعتبار كل جوانب الجذب في البلدان المتقدّمة وتحولها إلى عوامل جذب معكوسة. " (المرساني، 2009)

ما يمكننا تأكّيده، من خلال تفحصنا لتشخيص أفراد العينة لواقع الجامعة التّونسية، وكذلك في حدود إطلاعنا على البحوث التي أنجزت في هذا الإطار، أنّ الأزمة التي يعيشها التّعليم العالي، إنّما هي ناتجة عن غياب رؤية واضحة لدور هذا القطاع في تنمية المجتمع والاستجابة لإحتياجاته في تحقيق الرّفاه الاجتماعي. وكان من انعكاسات هذه الأزمة أنّها لم تؤدي إلى عزل الجامعة عن قضايا المجتمع فحسب، بل حوّلتها إلى بيئة طاردة لكفاءاتها العلمية بإتجاه الخارج. وهو ما نتج عنه تفكير الجامعة من مواردها البشرية. إلا أنّ ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصّدّد، هو أنّ أفراد عينة بحثنا لم يكتفوا بتشخيص الأزمة الجامعية والوقوف عند انعكاساتها على مختلف البنى المجتمعية، بل إنهم قدّموا مجموعة من المقترحات، يهدفون من خلالها إلى تطوير قطاع التّعليم العالي. فقد أكّدوا على ضرورة أن يتبنّى القائمين على شؤون التّعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية يقترن فيها القول بالفعل، ويؤمن من خلالها البحث والباحثون.

ما يمكننا الإقرار به في هذا المستوى من بحثنا، هو أنّ ما كشفت عنه نتائج الدّراسة الميدانية بشقيها الكمي والكيفي من تعدّد مصادر اللّارضي والإنزعاج في صفوف الأساتذة الجامعيين، إنّما يدلّ في إعتقادنا على دونية مكانة التّعليم في السياسة العامّة للدّولة، وإلّا

كيف يمكن أن نفهم هذا الصّمت من قبل الجهات الرسمية تجاه تصاعد ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي للأساتذة الجامعيين صلب الجامعات التّونسية والتي بلغت ذروتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة؟ " إذ تمثّل هجرة أساتذة التّعليم العالي ما لا يقلّ عن 1800 أستاذ جامعي غادروا تونس خلال السّنوات الثلاث الأخيرة منهم 800 أستاذ على الأقل من الصنف "أ". (المعهد التّونسي للدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2021)

وقد نتج عن تصاعد وتيرة الحراك العلمي الجغرافي صلب الجامعات التّونسية، ما يمكن أن نصلّح عليه بظاهرة الهدر للموارد البشرية ذات الكفاءة العلمية العالية. إذ تحوّلت الجامعة التّونسية إلى بيئة طاردة لكفاءاتها العلمية، وعاجزة على احتضانهم. وهنا يجد عجز الجامعة على تنمية المجتمع، تفسيره.

من هذا المنطلق، يمكن القول أنّ الحديث عن تنمية المجتمع التّونسي تنمية عادلة بين مختلف جهات البلاد، يبقى في تصوّرنا مسألة نسبية، بل بعيدة المنال، خاصّة في ظلّ ما يعيشه التّعليم العالي من تهيمش. فجامعاتنا تعاني من "غياب الإستقلالية أو الإستقلالية المحدودة لأغلب المؤسسات إداريًا وماليًا وعلى مستوى إنتداب المدرّسين وأعاون التّسيير الإداري والصّيانة." (التيوموي)

ولهذه الأسباب يعتبر أفراد العيّنتين الكمية والكيفية أنّ إصلاح الشّأن التّعليمي، يقتضي توفير مناخا بحثيا ملائما وذلك من خلال إيجاد الدعم المالي اللاّزم وتوفير التجهيزات الضرورية بالمخابر والوحدات العلمية داخل وخارج الجامعة وتحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين على التّفرغ للبحث العلمي، وتفعيل بحوثهم من خلال ربطها بالقطاعات الإقتصادية المنتجة..، وهو ما يمنحهم الشعور بقيمتهم كباحثين فترتفع لديهم الدافعية للإنتاج العلمي المثمر. ولعلّ توقّر مثل هذا المناخ المحفّز من شأنه أن يخفّف، من حدّة الأزمة التي تعيشها الجامعة التّونسية خاصة في الفترة الرّاهنة. "ولعلّ أخطر ما عاشته الجامعة التّونسية خلال هذه الفترة المخيّبة للأمال هو تسارع نسق هجرة الأدمغة التّونسية إلى العالم الغربي وتزايد وتيرة بطالة الخرجين الجامعيين بشكل مفرّغ." (التيوموي)

## التوصيات

لقد مكّنا إنجازنا لهذا البحث من التّعرف إلى أهم العوامل التي أسهمت في تشعّب أزمة الجامعة التّونسية. وهو ما ساعدنا على الخروج بمجموعة من التوصيات لعلنا نسهم من خلالها ولو بالقسط البسيط في معالجة أزمة الجامعة التّونسية:

- التّرفيع في قيمة الدّعم المالي الموجّه للتعليم العالي والبحث العلمي.
- تخصيص منحة مالية للأساتذة الجامعيين الباحثين في المخابر وفي الوحدات البحثية بما يعزّز شعورهم بالانتماء إلى جامعتهم الأصل، ويمثّل حافزا لهم على البحث العلمي المثمر.
- منح الجامعة هامشا أكبر من الإستقلالية في مجال تعبئة مواردها المالية وفي تحديد مجالات البحث العلمي.
- إصلاح السياسة التّأجيرية والترفيّع من المستوى التّأجيري للأساتذة الجامعيين بما يساعدهم على بناء هويّة إجتماعية تضاهي مكانتهم العلمية ويجنبهم مشقة البحث عن موارد مالية إضافية ويشجعهم على الإستقرار بجامعاتهم الأصل.

## الخاتمة

كان لثبات السياسة التأجيرية في تونس وعدم إخضاعها لإصلاحات جذرية منذ عقود الأثر البالغ في تفاقم ظاهرة الحراك العلمي الجغرافي للأساتذة الجامعيين صلب الجامعة التونسية باتجاه الخارج. فعدم سنّ قوانين تشريعية في القطاع المالي تقضي بتحديد الأجور في الوظيفة العمومية وفق مستويات مضبوطة تتلاءم مع المؤهلات والشهادات العلمية في قطاع التعليم العالي العمومي نتج عنه تدني المستوى التأجيري لشريحة الأساتذة الجامعيين الذي ازدادت حدّته نتيجة الإرتفاع المتواصل للأسعار ممّا تسبّب في عجز شبه كليّ للشريحة المدروسة على بناء هوية إجتماعية تتوافق مع ما تمتلكه من رأسمال علمي وثقافي. وهذا ما جعل من خيار الهجرة أمام هذه الفئة منفذا للخروج من حالة العجز التي تعيشها. فهل سيدفع تنامي ظاهرة هجرة الأساتذة الجامعيين سلطة الإشراف ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى البحث عن حلول عملية وجادة للحدّ من نزيف الأدمغة الجامعية باتجاه الخارج تحقيقا لهدف التنمية المستدامة؟

## بيبلوغرافيا

### قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية

- (م- ح) أستاذ تعليم عالي بالمدرسة العليا للغلوم الإقتصادية والتجارية بتونس. (8 فيفري، 2019) مقتطف من مقابلة.. (فاطمة عُمرى ، المحاور) تونس.
- حسين. بوجرة أستاذ جامعي كاتب عام الجامعة التونسية لنقابة التعليم العالي (27 جويلية، 2018) مقتطف من مقابلة. مخبر الدراسات المغاربية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس.. (فاطمة عُمرى ، المحاور)
- المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية. (أكتوبر 2021). هجرة الكفاءات والفاقد المهاري في تونس المخاطر، الفرص ، الإحتمالات.
- المنصف وناس أستاذ تعليم عالي ومدير مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس. (11 ماي، 2019). مقتطف من مقابلة. (فاطمة عُمرى، المحاور) تونس. مؤلف جماعي، الجامعة والمجتمع في سياق الثورات العربية وضمن الإنسية الجديدة (صفحة 71). طبع وإنجاز الشركة التونسية للنشر وتنمية الفنون.
- (س- ب) أستاذة محاضرة. بالمعهد الثقافي والشبابي ببئر الباي. (24 ماي، 2019) مقتطف من مقابلة. (فاطمة عُمرى، المحاور) تونس.
- عبد الرحمان المرساني. (2009). الموارد البشرية في تونس، تحديات البناء وآفاق التطوير.. تونس: دار نقوش عربية.
- محسن الخوني. (بلا تاريخ). الجامعيون التونسيون والدفاع عن الحياة. مؤلف جماعي، الجامعة والمجتمع في سياق الثورات العربية ضمن الإنسية الجديدة (صفحة 82). الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.
- مؤلف جماعي. (2009). عولمة التعليم العالي، الهوية العربية وحتمية التطوير، وقائع المؤتمر الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، دبي 5-6 نوفمبر 2007. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة. (2016- 2017). التعليم العالي والبحث العلمي بالأرقام. تونس.

### قائمة المراجع الأجنبية

- Jday, A. (2009). pour un espace democratique à l'université tunisienne: Eléments d'analyse et de reflexion., Dans *cinquantenaire de l'université tunisienne: témoignage de quelques doyens, la recherche scintifique et l'information- Tunis, Tome VII sous la direction prof . Emérite Abdeljlil Temimi* (pp. p- p 146- 147). Tunis: Publicatons de Fondation Temimi, pour la recherche scientifique et l'information- tunis.